

إدارة مياه النيل

(بين الازمات الداخلية والمكاسب الاستراتيجية)

أستاذ مشارك - كلية العلوم السياسية والدراسات
الإستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهري

د.إبتهال جمال الدين الصادق كرار

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة العلاقات بين دول حوض نهر النيل وتحاول الاجابة علي الاسئلة الملحة مثل لماذا لم تتمكن دول الحوض من ادارة مياه النيل بصورة مقبولة لدى الجميع حتى الان , ولماذا لاتمثل دول الحوض كتلة اقتصادية واحدة تمكنها من تحقيق التعاون و تبادل المصالح الاستراتيجية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. و تأتي فرضية الدراسة من ان اختلاف الانظمة السياسية لدول الحوض وعدم الاستقرار الداخلي من اهم العوامل التي حالت دون ادارة مياه النيل بصورة مثلى ووسمت العلاقات بينها بطابع الغموض و الاستغلال في احسن الاحوال والتنافسو النزاع الصريح في اسوأ الاحوال.وتوصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ان طبيعة النظم السياسية لدول الحوض بالاضافة للصراعات الداخلية التي تعيشها كل دولة حالت دون تحقيق المكاسب الاستراتيجية من مياه النيل , وان الشفافية التي ترافق الانظمة الديمقراطية والاستقرار الداخلي سيسهمان في ادارة المياه بالصورة المطلوبة وتنهيان حالة الصراع بين دول الحوض وتحقيقالمكاسب الاستراتيجية ,و أن التعاون في ادارة مياه النيل ومساندة دول الحوض لبعضها البعض سيحقق المنفعة للجميع. وتوصي الدراسة بضرورة انشاء مؤسسة اقتصادية سياسية لادارة مياه النيل كما توصي باهمية تسوية النزاعات الداخلية في دول الحوض وانتهاج الديمقراطية كنظام للحكم.

Abstract:

This study tackled the relations between the Nile Basin countries and attempts to answer pressing questions such as why the basin countries have not been able to manage the Nile waters in a manner acceptable to all so far, and why the basin countries do

not represent a single economic bloc that enables them to achieve cooperation and exchange strategic interests. The study followed the historical method and the descriptive analytical method. The hypothesis of the study comes from the fact that the different political regimes of the basin countries and the internal instability are among the most important factors that prevented the optimal management of the Nile waters, and the relations between them were characterized by the nature of ambiguity and exploitation at best, and competition and open conflict at worst. The study reached several results, the most important of which is that the nature of the political systems of the basin countries, in addition to the internal conflicts experienced by each country, prevented the achievement of strategic gains from the Nile waters, and that the transparency that accompanies democratic regimes and internal stability will contribute to water management in the required manner and end the state of conflict between the basin countries and achieve strategic gains. Furthermore; the cooperation in managing the waters of the Nile and the support of the basin countries to each other will bring benefit to all. The study recommends the necessity of establishing an economic and political body to manage the Nile waters. It also urges settling of internal conflicts in the basin countries and adopting democracy as a system of governance.

مقدمة:

تشهد الدول المتشاطئة على نهر النيل تغيرات سياسية و اقتصادية و ديمقراطية متسارعة. و ينجم عن هذا التغير و النمو تزايد الاحتياجات من الموارد المائية. لذلك، فإن الحاجة إلى إدارة الموارد المائية لحوض النيل وتنميتها بشكل تعاوني أصبحت أكثر وضوحاً وإلحاحاً. كما أن تحقيق التنمية يحتاج الى استراتيجية شاملة مبنية على السند الشعبي والدعم الداخلي للحكومات بجانب التعاون والتنسيق مع الدول الخارجية وخاصة تلك التي تجمعها

روابط جغرافية. ولا شكأن دول حوض النيل تمثل، رغم الاختلافات بينها، رقعة جغرافية مرتبطة ببعضها البعض وهي جميعها في مرحلة تغير وتطور ونمو، مما يجعلها في حاجة أكثر من أي وقت مضى الى التنسيق والتكامل. وقد اثبتت التجارب العالمية ان التجمعات و التكتلات تستطيع ان تحقق مكاسب أكثر من العمل الفردي و التنافسي. كما ان ماتشدهه منطقة القرن الافريقي، و التي تمثل دول الحوض جزء منها، من صراعات داخلية وتدخلات خارجية يجعل المنطقة بأثرها في حالة من عدم الاستقرار، وهنا تكمن ضرورة العمل الجماعي والتنسيق المشترك لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

1. لماذا لم تتمكن دول حوض النيل من ادارة مياه النيل بصورة مثلى ؟
 2. ولماذا لا تمثل دول الحوض وحدة اقتصادية-سياسية تمكنها من تحقيق التعاون ؟
 3. ولماذا تغلب طابع الصراع والتنافس المحموم على علاقات دول الحوض ؟
 4. ما اثر الاوضاع السياسية الداخلية على ادارة مياه النيل؟
 5. ما هي اهم اسباب ازمة سد النهضة بين الدول الثلاث اثيوبيا مصر و السودان؟
 6. ماهو مستقبل العلاقات بين دول الحوض ؟
- فرضية الدراسة :**

1. طبيعة النظم السياسية لدول الحوض والصراعات الداخلية التي تعيشها حالت دون تعاون دول الحوض.
2. التباين بين دول الحوض ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً أدى الى عدم تمكن الدول من ادارة مياه النيل بصورة مثلى.
3. ادارة مياه النيل ترتبط بطبيعة النظم السياسية أكثر منه بالمصالح الاستراتيجية
4. لعبت الاوضاع الداخلية في كل من مصر والسودان واثيوبيا دورا كبيرا في تحول سد النهضة الى ازمة دولية
5. التعاون والنظر لحق كل دولة في التنمية والاستفادة من

المياه وفقا لحاجتها سيؤدي الى انتهاء الصراعات بين دول لحوض وتحقيق الفائدة للجميع منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع العلاقات التاريخية بين دول
الحوض والاتفاقيات السابقة فيما بينها و طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة
تاريخياً و أثر ذلك في ادارة مياه النيل. كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي
التحليلي في وصف وتحليل التطورات المتلاحقة بين دول الحوض و التي ظهرت
بوضوح بعد بدء اثيوبيا ببناء سد النهضة مؤخراً.
أهداف الدراسة:

1. توضيح طبيعة العلاقات بين دول الحوض
 2. شرح الاوضاع السياسية الداخلية لدول الحوض
 3. استعراض الاتفاقيات التاريخية المنظمة لمياه النيل
 4. التعرف على المشاريع المقترحة في نهر النيل
 5. توضيح اهمية التعاون بين دول حوض
- مصطلحات الدراسة:**
ادارة المياه:

هي نشاط تخطيط وتطوير وتوزيع وإدارة الاستخدام الأمثل للموارد
المائية،إنها مجموعة فرعية من إدارة دورة المياه. من الناحية المثالية، يراعي
تخطيط إدارة الموارد المائية جميع الطلبات المتنافسة على المياه ويسعى إلى
تخصيص المياه على أساس عادل لتلبية جميع الاستخدامات والطلبات⁽¹⁾.
حوض النهر : المساحة الأرضية التي تضم جميع أجزاء النهر من
روافده العليا وحتى المصب، وتمد الحوض مجموعة خطوط يطلق عليها اسم
خطوط تقسيم المياه، أي أعلى المناسيب التي تضم حوض النهر.
الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل :

يضم حوض نهر النيل احد عشرة دولة افريقية هي تنزانيا، أوغ
ندا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، إثيوبيا، إريتريا
، جنوب السودان، جمهورية السودان ومصر ويذخر بموارد طبيعية ضخمة
وتتعدد الأنشطة به من زراعة ونقل نهري والصيد ويمتاز بالتنوع البيئي
والحيواني⁽²⁾،وهو من اعظم الاحواض في العالم ورغم من ذلك فقد ظلت
الروابط التي تجمع بين دولة في الشئون الاقتصادية والتجارية والتعاون

وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية هامة وتعاين ضعفاً شديداً⁽³⁾، وذلك بسبب الخلافات والنزاعات القائمة بين دولة والتي تجعل من الصعب اتفاق جميع دولة على رأي واحد، وتعتبر الخلافات بين دوله عائقاً أساسياً أمام تنمية الحوض كما ان هذه الخلافات الدائمة تجعل من الصعب الحديث عن حوض النيل كوحدة سياسية واحدة⁽⁴⁾، ولكننا نستطيع ان نقسم دول الحوض جغرافياً الى مجموعتين، دول منبع (الدول العليا) وتضم تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، إثيوبيا، إريتريا، ودول مصب (الدول الدنيا) وهي جنوب السودان، جمهورية السودان ومصر. وإذا قسمنا حوض النيل الى اقاليم مائية - كانت هضبة البحيرات الاستوائية وهضبة اثيوبيا تمثل إقليم تصدير، وكان جنوب السودان و السودان إقليم مرور بالدرجة الاولى واستقبال بالدرجة الثانية وكانت مصر إقليم استقبال بامتياز⁽⁵⁾، حيث تعتمد على النيل للحصول على حوالي 97 % من مياه الري والشرب⁽⁶⁾

إن هذا التقسم جاء وفقاً للطبيعة الجغرافية لهذه الدول، فدول هضبة البحيرات والهضبة الاثيوبية هي دول المنابع بالنسبة للنيل اذ يخرج منها النيل متجها الى مصبة وفي طريقة يمر بجنوب السودان والسودان والذين يعتبران اقليم مرور بالدرجة الاولى لان مساحتهما مجتمعة تساوي ثلث مساحة الحوض كله، لمصر التي تعتبر اقليم استقبال بامتياز لان اعتمادها الاساسي على النيل وهي اكثر الدول المنتفعة فعليا منه يليها في ذلك السودان اما دول المنابع فهي حتى الان لم تحقق الفائدة التي تريدها من النهر⁽⁷⁾.

إن اهم ما يميز حوض نهر النيل هو عدم وجود اتفاقية تنظم الاستخدام بين جميع دولة (دول المنابع والمصب) ومن المتوقع ان يؤدي ذلك في المستقبل لنشوب نزاعات وحروب، وليس ادل على ذلك مما تشهده الساحة الدولية الان من ازمة تنذر بحرب بين السودان ومصر مع اثيوبيا) التي تسهم بحوالي 80 % من مياه النيل) بسبب سد النهضة، حيث ان الحاجة للمياه اصبحت متزايدة في دول الحوض ومعظم الاتفاقيات المائية الموقعة بين دول الحوض قامت بالتوقيع عليها الدول الاستعمارية التي كانت تحكم هذه الدول، عدا اتفاقية 1959م- بين دولتي السودان ومصر وهما دول مصب.

الاتفاقيات والمبادرات المائية بين دول الحوض:

باستعراض الاتفاقيات التي تنظم مياه النيل نجدها كالآتي⁽⁸⁾:

1. بروتوكول 15 أبريل عام 1891 المبرم بين بريطانيا وإيطاليا: تضمن هذا البروتوكول نصًا (المادة الثالثة) تتعهد فيه الحكومة الإيطالية وكانت تحتل إريتريا) بعدم إقامة أي أشغال على نهر عطبرة لأغراض الري، والتي يمكن أن تسبب تأثيراً ملحوظاً على تدفق مياهه إلى نهر النيل.
2. المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا لعام 1902: اتفاقية أديس أبابا الموقعة يوم 15 مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا ووفقاً للاتفاقية فقد تعهد (منليك الثاني) امبراطور إثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا ونهر السوبات , يمكن أن توقف تدفق مياهها إلى نهر النيل.
3. اتفاق 9 مايو عام 1906 بين بريطانيا والكونغو المستقلة: اتفاقية لندن وقع الاتفاق بين بريطانيا ودولة الكونغو المستقلة . وتعهدت الكونغو بموجب هذا الاتفاق بعدم إقامة أي إنشاءات على نهر سمليكي، أحد روافد النيل، أو بالقرب منه بما من شأنه تقليص حجم المياه المتدفقة إلى بحيرة البرت، إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية.
4. اتفاق 1925 بين بريطانيا وإيطاليا: تبادلت بريطانيا وإيطاليا مذكرات، أقرت بمقتضاها الحكومة الإيطالية بـ « الحقوق الهيدروليكية المسبقة» لمصر والسودان. واتفقت الدولتان على عدم إقامة أي إنشاءات تؤدي إلى تغير تدفق مياه روافد النيل الإثيوبية. وتأسس الاتفاق على اتفاقية ثلاثية أخرى مبرمة عام 1906، وأقرت بمقتضاها بريطانيا بأن مساحة كبيرة من إثيوبيا تقع ضمن نطاق نفوذ إيطاليا.
5. اتفاقية مياه النيل 1929 بين مصر وبريطانيا: نصت اتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا (التي كانت تنوب عن السودان وأوغندا وتنزانيا) أن لا تُقام بغير اتفاق مسبق مع

الحكومة المصرية أي أعمال ري أو كهرومائية أو أي إجراءات أخرى على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، والتي من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بالمصالح المصرية، كما نصت الاتفاقية على حق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل. وخصصت لمصر حصة سنوية من المياه تبلغ 48 مليار متر مكعب وللـسودان 4 مليار متر مكعب من متوسط إنتاج سنوي يقدر بنحو 84 مليار متر مكعب.

6. اتفاقية عام 1934 بين بريطانيا وبلجيكا : ينص هذا الاتفاق على تعهد كل من بريطانيا وبلجيكا، إذا ما قامت بتحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود تنجانيقا أو رواندا - بوروندي، بأن تعيد هذه الكمية دون أي نقصان محسوس إلى مجرى النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهر حدود الدولة الأخرى أو قبل أن يشكل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين.

7. اتفاقية مياه النيل 1959م: وقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وهي مكملـة لاتفاقية عام 1929 م وتشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات التي ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في اسوان حددت هذه الإتفاقية ولأول مرة بين مصر والسودان كمية المياه بـ 55,5 مليار متر مكعب سنويا لمصر و18,5 مليارا للسودان.

8. الخطابات المتبادلة بين مصر وأوغندا عام 1991م: أشارت هذه الخطابات إلى المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء بسداوين بأوغندا،.

9. الإطار العام للتعاون بين مصر وإثيوبيا لعام 1993 , يؤكد

هذا الاتفاق التعاوني على امتناع الطرفين عن القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يضر على نحو محسوس بمصالح الطرف الآخر. كما أكد هذا الاتفاق على ضرورة حماية مياه النيل والحفاظ عليها والتعاون والتشاور بخصوص المشروعات المشتركة وبما يساعد على تعزيز مستوى تدفق المياه وتقليل الفاقد منها.

10. مبادرة دول حوض النيل 1999م : انطلقت أولى محاولات التعاون بين دول حوض النيل سنة 1993 من خلال إنشاء مذكرة عمل مشتركة بين هذه الدول قصد الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها حوض النيل، وفي سنة 1995 طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل مشاركة البنك الدولي في الأنشطة المقترحة، وإثر ذلك صار كل من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون وإرساء آليات العمل بين دول الحوض. في 1997 أنشأت دول حوض النيل منتدى للحوار بغية الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينها، ولاحقا في 1998 اجتمعت الدول المعنية، باستثناء إريتريا حاليا، لإنشاء الآلية المشتركة فيما بينها، وفي فبراير سنة 1999 وقعت اتفاقية، سميت رسميا باسم: «مبادرة حوض النيل»، في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول، وتم تفعيلها لاحقا في شهر مايو من نفس السنة.

11. اتفاقية الإطار التعاوني 2010 م: وقعت هذه الاتفاقية دول المنبع، وتقوم على مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، وكان الخلاف بين دولتي المصب ودول المنبع في حوض النيل على ثلاث بنود تتمثل في الحقوق التاريخية المكتسبة، الإخطار المسبق لدولتي المصب، وطريقة التصويت.

مبادئ وثيقة سد النهضة 2015 م: وقعت هذه الوثيقة في مارس 2015 من قبل الدول الثلاث «مصر والسودان وإثيوبيا» بالخرطوم. تتعلق هذه الاتفاقية تحديداً بسد النهضة الأثيوبي، إذ تتضمن ورقة تشمل 10 مبادئ تلتزم بها

الدول الثلاث بشأن سد النهضة، وتتضمن حزمة من المبادئ الأساسية التي تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية لدول حوض النيل⁽⁹⁾.
موقف دول الحوض من الاتفاقيات الموقعة:

أبلغت دول المنبع كل من مصر والسودان في مذكرات عديدة عن رفضها الالتزام بما جاء في المعاهدات والمذكرات المتبادلة بين القوى المستعمرة⁽¹⁰⁾، وقدمت إثيوبيا قد عام 1957م مذكره الى مصر والسودان اشارت فيها لحقها الطبيعي في مياه النيل وابدت معارضتها لاتفاقية 1902م وبعد توقيع اتفاقية 1959 م ابدت اثيوبيا رفضها للتوزيع الحالي لمياه النيل ووجهت نقداً مريراً للسودان على توقيعها اتفاقية 1959م مع مصر على اساس ان السودان تنازل لمصر عن مصالحه وحقوقه في مياه النيل⁽¹¹⁾، كما وبدات دول شرق افريقيا بعد اتفاقية 1959 تطالب بحقها من مياه النيل⁽¹²⁾، وارسلت تنزانيا مذكرة الى كل من مصر والسودان وبريطانيا في عام 1962 وذلك عقب اعلان استقلالها ابلغت تلك الدول فيها عدم التزامها باي تعهد كانت قد قامت بها الحكومات الاستعمارية ينقص من سيادتها على الانهار والبحيرات بارضها ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا عام 1977 التي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقات 1929⁽¹³⁾.
 كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية 1929 واتفاقية 1959 في جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي «منجستو» وحتى النظام الحالي، بل وسعت عام 1981 لاستصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى «عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى»، كما قامت بالفعل عام 1984 بتنفيذ مشروع سد «فيشا» -أحد روافد النيل الأزرق- بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي 0.5 مليار متر مكعب، وتدرس ثلاثة مشروعات أخرى. أيضاً أعلنت كينيا رفضها وتنديدها -منذ استقلالها- بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها.¹⁴ وهذا بالطبع موقف بقية دول الحوض حيث ان من الصعب ان تقبل دولة مستقلة الا تكون لها السيادة على انهارها. ووفقا لذلك نجد ان معظم دول المنابع حاليا لديها مشاريع مائية تعتزم انشائها⁽¹⁵⁾.

واذا تعارض الموقف بين دول المنبع التي ترى ان لها الحق في السيادة على مواردها مع دول المصب التي تؤكد ان لها الاستخدام التاريخي حق (مكتسب) وتمسك كل من دول المنبع المصب بموقفها فان الوضع ينذر بالخطر وبرز صراع على مياه النيل. حيث لا توجد للانهار الدولية قانون يمكن الرجوع اليه، كما تجد كل من دول المنبع والمصب اراء فقهييه مساندة لها. حيث تستند دول المنبع على نظرية السيادة الاقليمية والتي تقول الي ان لكل دولة الحق الكمال في ان تمارس على جزء النهر الدولي الذي يمر باقليمها كل الحقوق التي تتفرع على سيادتها المطلقة على اقليمها وذلك بلا قيد او شرط. ووفقا لهذه النظرية يكون لدول المنبع ان تقيم مايرائي لها من مشاريع للانتفاع بالمياه في جزء النهر الذي يقع داخل حدودها بصرف النظر عن اثر هذا الاستغلال على بقية الدول بينما دول المصب يمكنها الاستناد على نظرية الوحدة الاقليمية المطلقة والتي تذهب الى النهر من المنبع للمصب هو وحدة اقليمية لا تفصلها الحدود السياسية ولاستطيع الدولة ان تمارس على جزء النهر الذي يمر باقليمها السيادة المطلقة بل هي سياد مقيدة بوجوب عدم التصدي للمجرى الطبيعي للنهر⁽¹⁶⁾، وقد قوى موقف دول المصب حيث برز تعديل في تلك النظريات وهو وجوب احترام حقوق الاخرين. كما ان هناك اصول توجب على الدولة التي يجري في اقليمها احد المياه الدولية حقوق متقابلة في الانتفاع بالمياه والاستعمال التاريخي لها وعدم الاضرار بحقوق الدول الاخرى عند الانتفاع بالمياه⁽¹⁷⁾. وامام هذه النظريات التي عززت من موقف دول المصب ابرزت دول المنبع الجوانب القانونية في ابرام المعاهدات حيث تؤكد انهاء غير ملزمة باتفاقيات لم توقعها وانما ورثتها عن الدول المستعمرة ومسالة التوارث الدولي - اي انتقال اثر المعاهدة من دولة الى الدولة التي انتقلت اليها السيادة - ايضا لم يبت فيها القانون الدولي. ونجد هناك اراء فقهيية مختلفة بهذا الشأن وهي⁽¹⁸⁾:-

الراي الاول فيذهب بعض الفقهاء الى رفض فكرة التوارث الدولي وتقرر ان المعاهدات لا تنتقل اثرها والالتزام بها الى الدولة التي انتقلت اليها السيادة على الاقليم الأعلى على اساس رضاها الحر.

اما الراي الثاني فيذهب الى رفض فكرة وضع قاعدة عامة في

الخصوص والنظر الى كل حالة على حدا والاخذ بما يتفق مع مبدأ الانصاف. اما الراي الاخير فيتجه الى اعمال معيار تحقيق الهدف الذي من اجله ابرمت المعاهدة، فاذا كان هذا الهدق يتحقق باستمرار تطبيق المعاهدة على الاقليم محل التغيير في السيادة في ظل الوضع الجديد الذي صار فيه فلا صعوبة في ذلك حيث يستمر تطبيق المعاهدات وهذا يشير الى عدم وجود قاعدة عامة تطبق في شأن كافة المعاهدات وفي مختلف الحالات والظروف فيما يتعلق باثر التوارث الدولي⁽¹⁹⁾. وبالنسبة الى الحجة الأساسية لدول المنبع أن هذه الاتفاقيات عُقدت في وقت الاستعمار؛ وانطلاقاً من المبدأ القانوني مستقر، وهو مبدأ الصحيفة النظيفّة، فإن الدولة التي تخرج من عباءة الاستعمار لا علاقة لها بالاتفاقيات السابقة التي عُقدت؛ وبناءً على ذلك فإن كل ما جرى إبرامه أيام الاستعمار فهم غير ملزمين به. فان هذه الحجة تواجهها من الناحية القانونية، أقرّر المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية في عامي 1963م و 1964م بمبدأ المعاهدات المتوارثة عن الاستعمار بصدد الحدود، حيث أكدت دول منظمة الوحدة الإفريقية بقاء الحدود المتوارثة عن الاستعمار حتى لا تدخل هذه الدول في خلافات؛ لأنه إذا فُتح المجال لتغيير الحدود المتوارثة، فسيكون وقتها الحديث عن مائة وخمسين أو مائتي دولة؛ وحفظاً للاستقرار، وحفاظاً على الأمن الدولي في القارة⁽²⁰⁾. كما أن هناك اتفاقيتين دوليتين عقدهما المجتمع الدولي في مجمله وتُلزمان كافة من وقّع ومن لم يوقّع. ومنظّم هذه المسألة الأولى هي اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، والثانية هي اتفاقية فيينا للتوارث الدولي بشأن المعاهدات سنة 1978م. وبناءً على كل ذلك يمكن القول ان دول المنبع غير ملتزمة قانونياً بقبول الاتفاقيات التي وقعتها الدول الاستعمارية ولكنها لا تستطيع اقامة مشاريع مائية إلا بالحصول على موافقة بقية الدول.

حيث قررت اتفاقية فيينا 1978م بشأن موقف الدولة الجديدة من المعاهدات بان تقدم الدولة الجديدة بالتصريح عن موقفها من المعاهدات السابقة⁽²¹⁾، وبذلك تكون الدولة التي اعلنت رفضها للاتفاقيات الموقعة من قبل الدول الاستعمارية غير ملزمة بها وهذا ما فعلته اثيوبيا وتنزانيا⁽²²⁾. وفي ظل تضارب الاستخدام المائي بين دول المنبع والمصب وانعدام اتفاقية بين هذا الدول نجد ان القانون الذي سوف يسود هو

قانون القوة وان الدولة التي تملك القوة سوف تفرض سيطرتها على الماء من اجل توفير احتياجاتها دون اعطاء اي اعتبار للدول الاخرى مما سيشعل فتيل الحرب.

الدواضع السياسية والاقتصادية لدول دول الحوض واثرها على العلاقات المشتركة: السمات المشتركة لدول الحوض:

هناك بعض السمات السياسية والاقتصادية الداخلية تشترك فيها غالبية دول حوض النيل وتتمثل في:

1. النزاعات الحدودية :

حيث تعاني معظم دول الحوض نزاعات حدودية مع الدول المجاورة مما يشكل مصدر لعدم الاستقرار السياسي في دوله وقد ادت هذه النزاعات في احيانا كثيرة الى حروب واشتباكات بين الدول كما ان معظم هذه النزاعات لم تحل بشكل نهائي ولكنها تهدأ في بعض الاحيان ثم تعود للانفجار , وترتبط ذلك غالبا بالتغيرات في انظمة الحكم السياسية , فاذا كانت انظمة الحكم فلا يظهر النزاع اويثور الا عندما تكون العلاقات السياسية بين انظمة الدولتين غير جيدة ومن امثلة هذه النزاعات:

النزاع الحدودي الإثيوبي الصومالي على منطقة الأوجادين. والذين أدى إلى الحرب في عدة اعوام بين الدولتين. ورغم التوصل إلى اتفاقية عام 1988، إلا أن المشكلة ما زالت تمثل تهديداً للاستقرار في المنطقة.

- النزاع الحدودي بين اثيوبيا والسودان في منطقة الفشقة.

- النزاع بين كينيا والصومال على إقليم أنفدي.

- النزاع بين السودان ومصر حول منطقة حلايب.

- النزاع بين تنزانيا وكينيا.

- النزاع الحدودي بين كينيا وأوغندا.

- النزاع بين الكونغو الديمقراطية وكل من أوغندا ورواندا (23).

تضم قارة أفريقيا افقر البلدان في العالم ويرجع هذا إلى حد كبير إلى المجاعات و الحروب إضافة لمشكلة الديون ومشكلة اللاجئين وارتباط اقتصاديات تلك الدول بالدول الكبرى

ايضا من سمات دول الحوض تدني مستوى المعيشة حيث تعاني هذه

الدول من الندرة في الطعام ومياه الشرب والملبس والمسكن وتدني مستوى التعليم وتفشي الجهل و الأمية وضعف الرعاية الصحية الأساسية إضافة إلى انتشار الأمراض المتوطنة، والمشاكل السكانية والبطالة .

2.الصراعات والحروب الداخلية:

حيث تعاني معظم دول الحوض من عدم الاستقرار السياسي نتيجة للصراعات الداخلية والنزاعات العرقية والقبلية. فقد شهدت رواندا وبورندي حروباً قبلية بلغت مرحلة الإبادة الجماعية ، كذلك الحال في السودان وجنوب السودان و اوغندا و الكنفو و في اثيوبيا تنشط عدة اثنيات متصارعة لتؤجج الوضع الداخلي بين الفينة والاخرى⁽²⁴⁾.

3.النظم السياسية الاستبدادية

تتسم معظم دول الحوض بانها انظمة استبدادية وتفتقر الى الديمقراطية وعدم اتاحة الحريات وقمع المعارضة و الرأي الاخر. بل حتى الانظمة التي تدعي الديمقراطية واجراء انتخابات دوريه الا انها انتخابات شكلية تأتي بنفس الرئيس السابق والملاحظ من متابعة الأداء الديمقراطي خلال الفترة الأخيرة إلى أن معظم التغييرات التي حدثت في منطقة حوض النيل لم تكن نتيجة التحول الديمقراطي السلمي، بل حدثت نتيجة الإقصاء أو الاغتيال أو الوفاة مما يمثل مؤشراً على امكانية عدم الاستقرار في الانظمة اضافة الى ان لنظام الذي يشعر بعدم شرعيته يكون حريصاً على الحصول على الكسب السياسي الداخلي من خلال افتعال النزاعات مع الدول المجاورة⁽²⁵⁾.

4.الخلافات بين انظمة الحكم :

معظم الانظمة ليست على وفاق بل تسودعلاقات التوتر وعدم الثقة بين الانظمة حيث تعاني غالبية الدول من عدم الاستقرار الداخلي وتستغل الانظمة هذه الخلافات الداخلية ضد بعضها البعض من خلال دعم وايواء المعارضة والحركات المسلحة ، بل وتقديم الدعم السياسي والعسكري وتشجيعها على ممارسة أنشطة تحريض سياسي ضد الدول المجاورة - وقد تأخذ المسألة شكلاً آخرًا من حيث تمكين بعض المنظمات الانفصالية، أو بعض الأجنحة العسكرية من شن هجمات بمساندة قوات حكومية تابعة لدول الجوار من أراضيها ضد دولة أخرى وقد تأخذ شكلاً ثالثاً ويتمثل في حشد عناصر مسلحة، أو جماعات قبلية في

مناطق الحدود المشتركة، وتحريكها بين الحين والآخر لخلق واقع حدودي جديد لأي من الدول على حساب الدولة المتاخمة لها⁽²⁶⁾.
رابعاً علاقات التعاون بين دول الحوض :

1. علاقات التعاون بين دول الحوض العليا (دول المنابع)

في عام 1977 م أنشأت كل من تنزانيا ورواندا وبورندي منظمة تنمية حوض نهر الكاجيرا وانضمت إليها بعد ذلك يوغندا عام 1981 وذلك بغرض التنمية في كافة القطاعات والموارد المائية وذلك بتمويل من الأمم المتحدة لأجراء دراسات للمشروع - ويمثل نهر الكاجيرا 30 % من المياه الخارجية من البحيرات الى نيل فكتوريا وكطبيعة كافة المنظمات التعاونية كان الهدف هو تقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التخطيط والتنمية لمنطقة الحوض التي تدخل في حدود الدول الأربعة. وكان لدى المنظمة تفويض واسع لتغطية ما يتعلق بتنمية وتطوير معظم المصادر والقطاعات، ليس فقط المياه، ولكن أيضاً النقل، الزراعة، الغابات، المصايد، الصناعة، المناجم، السياحة والتعليم وضعت المنظمة برنامج عمل يشمل 10 مشروعات في الزراعة والطاقة الهيدروليكية، النقل، الاتصالات، البيئة⁽²⁷⁾. وفي أواخر 1980؛ حثت المنظمة الخطى نحو إقامة برنامج للمشروعات الكبرى، وكان أنجح المشروعات هو مشروع تشييد قنوات إذاعة دولية للربط بين شبكات العمل الداخلية للدول الأعضاء، هذا المشروع الذي موله بنك التنمية الأفريقي (AfDB)⁽²⁸⁾.

أيضاً هناك مشروع التحكم في ذبابة التسي تسي (Tse-Tse Fly Control)؛ حيث تمت فيه دراسات مكثفة وحشدت له المنظمة حوالي 7 ملايين دولار أمريكي لاستكمال مقاومة حشرات الـ Tse-Tse.، ومن المشروعات التي حازت اهتمام المنظمة مشروع إنشاء سكك حديدية لربط رواندا وبورندي مع ميناء بوكوبا Bukoba على الشاطئ الغربي لبحيرة فكتوريا. وكان أكبر الانجازات في مجالات النقل ومقاومة حشرة التسي - تسي والاتصالات⁽²⁹⁾. وتبين ان المشروعات المرتقبة لدول نهر الكاجيرا سوف تستهلك مليار من ايراد هذا النهر وقد طالبت مصر والسودان بموافاتها بالمشروعات التي تزمع تلك الدول اقامتها على نهر الكاجيرا باعتبار ان ذلك مخالفاً للأسس والقواعد الدولية بشأن الانهار مشتركة الانتفاع⁽³⁰⁾. وفي عام 1983 قامت دول شرق افريقيا الواقعة على بحيرة فكتوريا بمنظمة بحيرة فكتوريا وكان الهدف

منها المحافظة على مياه البحيرة ودرء الاثار التي قد تنجم من ارتفاع مناسب البحيرة عن الشواطئ⁽³¹⁾).

ان هذه المحاولات ساعدت في تحقيق التنمية في دول الحوض ولها اهمية بالنسبة للدول المشتركة فيها، لكنها بالطبع ستؤثر سلبا على دولتي المصب فقد حرصا على المبادرة بالدعوة لتجمع دول الحوض بحثاً عن تحقيق المصلحة لجميع الدول⁽³²⁾.

التعاون بين دول المصب مع دول المنبع :

كانت اولى محاولات التعاون التي قامت بين كل من مصر والسودان من خلال الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل ووقع بروتوكول الهيئة في 17/ يناير 1960م كمملا لاتفاقية 1959م⁽³³⁾، حيث قامت عقب انشائها بعقد العديد من الاجتماعات مع دول حوض النيل وواصلت مصر والسودان زيارتها لدول الحوض وكانت نتيجة لهذه الزيارات واللقاءات التي تمت بين دول الحوض ان تم انشاء مشروع مشترك للدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية لدراسة الميزان المائي ونظم التحكم في نهر النيل في مسابله العليا ومدى استفادة تلك الدول من المياه⁽³⁴⁾.

وقد بدأ هذا المشروع في اغسطس من عام 1967م بمساهمة من الامم وبمشاركة كل من مصر والسودان وكينيا واوغندا و افريقيا⁽³⁵⁾.

وشملت اغراض المشروع الاتي:

1. انشاء شبكة الارصاد الهيدرولوجية والمترولوجية
2. تطوير المحطات التي كانت قائمة اصلا
3. اجراء المسوحات للبحيرات ووضع موازنات التحكم في الدول النيلية المشتركة في المشروع من وضع الخطط للتخزين ووضع موازنات التحكم في مياه النهر. وقد عهد للجنة فنية تتكون من المسؤولين عن موارد المياه في بلدانهم بالاشراف الفني والمالي والاداري للمشروعات نيابة عن حكوماتهم ولتكون بمثابة اداة التعاون لاجراء الدراسات⁽³⁶⁾. وقد انضمت اثيوبيا لهذا المشروع عام 1971م كمراقب كما انضمت رواندا وبورندي كعضوين في عام 1972م وانضمت زائير عام 1971م وفي عام 1980م عقد وزراء الموارد المائية بالحوض اجتماعا في الخرطوم لمناقشة التعاون في استغلال مياه النيل وقد تخلف عن اللقاء وزير المياه الاثيوبي وحضر نيابة عنه

سفير اثيوبيا بالسودان. وقامت مصر و السودان في عام 1982 م بزيارة اثيوبيا وتم بحث التعاون المشترك مع مفوض الموارد المائية الاثيوبي ولكن كل اتفاقاتهم معها بشأن المياه كانت مشروطة من قبل اثيوبيا بعدم سريان اتفاقية 1959م بين مصر والسودان⁽³⁷⁾.

في يناير 1986م عقد اجتماع لوزراء دول الحوض بمبادرة من الامم المتحدة وذلك في بانكوك. وقد اقر الوزراء اهمية التعاون وتقسيم الموارد المائية لصالح الجميع على اسس متكافئة وتأسيس تعاون فعال في اقرب فرصة وان تعاون الامم المتحدة في قيام الجهاز الدائم للتعاون بين دول الحوض لكن ممثل اثيوبيا اوضح في نهاية الاجتماع اعراضه على تلك التوصيات⁽³⁸⁾. وعقد وزراء الموارد المائية بدول الحوض اجتماعا في ديسمبر 1992م في اوغندا مقررئاسة مشروع البحيرات الاستوائية كما عقد اجتماع اخر في القاهرة في يناير 1994م وقد اقر الاجتماع وضع خطط عمل للتعاون بين دول الحوض وقد تم اقرار هذه الخطة في الاجتماع الوزاري الذي ضم كل دول الحوض في اروشا بتنزانيا في فبراير 1995م وقد تضمنت خطة العمل التنمية المتكاملة للموارد المائية وبناء القدرات والتدريب والتعاون الاقليمي بين كافة دول الحوض والحماية البيئية للموارد⁽³⁹⁾، و طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة، وعلي ذلك أصبح كل من البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتفعيل التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل⁽⁴⁰⁾. وفي عام 1997 قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينهم، ولاحقا في 1998 تم الاجتماع بين الدول المعنية - عدا دولة اريتريا - من أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينهم.

مبادرة دول حوض النيل:

في فبراير عام 1999 تم التوقيع علي هذه الاتفاقية التي عرفت ب مبادرة دول حوض النيل بالأحرف الأولى في تنزانيا من جانب مصر، السودان، اوغندا ، اثيوبيا، الكنغو الديمقراطية ، بوروندي،تنزانيا ، رواندا، كنيا، اريتريا. وفي فبراير 1999 تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر (لم تكن حينها دولة جنوب السودان قد انفصلت بعد)، بهدف تدعيم أواصر التعاون

الإقليمي (سوسيو- إجتماعي) ، وتم تفعيلها لاحقاً في مايو من نفس العام، و تنص علي الوصول إلي تنمية مستدامة في المجال السياسي-الإجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل⁽⁴¹⁾.
اتفاقية عنتبي :

تم توقيع هذه الاتفاقية في مايو 2010 م، بين أربعة دول من حوض نهر النيل، في مدينة عنتبي الأوغندية، حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية إطارية مثيرة للجدل في غياب دولتي المصب مصر والسودان، وقّع ممثلوا إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا بعد مفاوضات منذ حوالي عشر سنوات بين الدول التسع التي يمر عبرها النهر من أجل تقاسم أفضل لمياهه، بينما أصدرت كينيا بيان تأييد للاتفاقية دون التوقيع ولم يحضر مندوبو الكونغو الديمقراطية وبوروندي⁽⁴²⁾. وعترضت عليها دولتي المصب مصر والسودان، لأنها تنهي الحصص التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل. وأثارت الاتفاقية جدلاً كبيراً وتسببت في خلافات بين دول حوض النيل ،وفي أكتوبر 2010م، جمدت مصر عضويتها في المبادرة وذلك كرد فعل على توقيع دول منابع النيل على «الاتفاقية . وتقدم السودان في الأسبوع الأول من شهر يوليو 2012 لتجاوز الخلاف حول المادة «14B» ووافقت كل دول حوض النيل على عقد اجتماع طارئ لمناقشة المبادرة السودانية لحل النقطة الأخيرة من الخلاف، وفي تلك الأثناء ظهر مشروع «سد النهضة» مما أدى لتجميد النقاش. وتعتبر تلك الاتفاقية شرارة أزمة بناء سد النهضة في إثيوبيا⁽⁴³⁾.
دور العوامل السياسية الداخلية في إدارة مياه النيل:

إن الظروف الدولية والإقليمية اقتضت أن توحد كل من مصر والسودان سياستها المائية تجاه دول الحوض وأن تعمل فيما بينهما للاستفادة من النيل وكانت أول محاولات التعاون بين مصر والسودان من خلال اتفاقية 1959 والتي كان من نتائجها إنشاء الهيئة الفنية المشتركة الدائمة لمياه النيل في عام 1960م وقد استطاعت اتفاقية 1959 أن تضع حداً للأزمة السياسية بين مصر والسودان والتي كانت بسبب المياه أيضاً حيث رفضت الحكومة الديمقراطية حينها المطالب المصرية بالربط بين إنشاء السد العالي وخزان الروصيرص في السودان . لكن حكومة الرئيس عبود والتي أتت عبر انقلاب عسكري توصلت بسهولة لتسوية مسألة المياه وكان ذلك نتيجة للأوضاع الداخلية حيث كان السودان

يخطط لمشاريع تنموية_مشروع المناقل وكانت الحكومة العسكرية تريد كسبا داخلية من خلال تحديد التنمية الشئ الذي يكسبها الشرعية وحتى تتحسن العلاقات بين مصر والسودن وبالتالي تكون من خلال الاتفاقية كسبت الشعب كما حاول من خلالها اظهار روحا متسامحة في السياسة الخارجية , ان ذلك دفع الحكومة السودانية لقبول اتفاقية 1959 والتي يراها الكثيرون بأنها مجحفة للسودان وأن الأضرار التي أصابت السودان حتى الآن من جراء هذه الإتفاقية أكثر من تلك المكاسب الوقتية .حيث إن اتفاقية 1959 ثبتت من خلالها مصر حصتها في المياه المنصوص عليها في اتفاقية 1929 م والتي ابدى السودان اعتراضه عليها باعتبار ان بريطانيا هي التي وقعت باسم السودان في فترة الاستعمار وبتوقيع السودان على اتفاقية 1959 يكون قد اعترف ضمينا باتفاقية 1929م وبالتأكيد أنه لولا الظروف التي اتت فيها حكومة عبود لكان الأمر مختلفا بشأن التوصل لتلك الإتفاقية⁽⁴⁴⁾. وبالتالي فإن العوامل الداخلية في السودان في تلك الفترة دفعت الى تحقيق نوع من التعاون بين مصر والسودان ولكنه كان تعاون سلبي اكثر من ايجابي ، اما بالنسبة لمصر فقد كانت ذات فائدة عظيمة حيث تمكنت بموجبها من زيادة حصتها وانشاء السد العالي وكانت ايضا مدفوعة من قبل القوى الداخلية التي كانت تنتظر بشدة إنشاء السد الذي يحقق لمصر الكثير من المكاسب. ويظهر هنا دور النظم السياسية في تحقيق هذا التعاون فالنظام عندما يشرع في أحد المشاريع يكون هدفه دوما الكسب السياسي فهو إما أن يكون باحثا عن إنجاز تنموي سريع العائد ليكسب به الشرعية مثلما هو الحال في السودان عندما وقع اتفاقية 1959م ، كذلك الحال بالنسبة لسد النهضة نجد ان الاوضاع السياسية الداخلية للدول الثلاث دورا كبيرا في ماصاحبه من خطوات.

سد النهضة كنموذج للصراع والتعاون:

بدأت إثيوبيا بناء سد النهضة (Great Ethiopian Renaissance Dam GERD) في أبريل/نيسان 2011 على مجرى النيل الأزرق في ولاية بني شنقول قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية، وعلى بعد 980 كيلومترا من العاصمة أديس أبابا. ويخزن نحو 14 مليار متر مكعب من المياه ويتيح لها زيادة الكهرباء وتسريع التصنيع، وتصدير الفائض من الكهرباء إلى المنطقة⁽⁴⁵⁾. وفي عام 2015، وقعت الدول المتجاورة، السودان وإثيوبيا ومصر، على اتفاق

مبادئ التزمت فيها بمبادئ تشمل التعاون والاستخدام المنصف والمعقول ومنع التسبب في ضرر كبير والتسوية السلمية للنزاعات. ورغم إحراز تقدم، لم يتم التوصل إلى توافق بشأن بعض الجوانب المهمة، بما في ذلك ترتيبات إدارة الجفاف، تطوير المنبع والمصب لسد النهضة، وآلية تسوية المنازعات. تحولت قضية سد النهضة إلى واحدة من أبرز الأزمات حول تقاسم المياه في العالم. وحتى الآن لم تتوصل الدول الثلاث -إثيوبيا (دولة المنبع) والسودان (دولة العبور) ومصر (دولة المصب)- إلى اتفاق على عملية الملء والتشغيل⁽⁴⁶⁾.

اسباب الخلاف:

ترفض إثيوبيا الاعتراف باتفاقيتي 1929 و1959م حول تقاسم مياه النيل، وتطالب بما تسميه الحقوق الجغرافية باعتبار أن نحو 80 % من مياه نهر النيل تنبع من أراضيها. كما تطالب بأن تكون فترة ملء بحيرة السد خلال 7 أعوام على أقصى تقدير، وأن يستمر التخزين طوال أشهر السنة، وترى أن 40 مليار متر مكعب من مياه السد التي تطلبها مصر سنوياً ستعرق قدرتها على ملء السد في الوقت المحدد كما ترفض إثيوبيا وجود خبراء مصريين أثناء عملية ملء السد، أو الإدارة المشتركة له، وكذلك وضع فتحات أخرى في السد⁽⁴⁷⁾.

موقف مصر من سد النهضة:

تعتبر مصر المتضرر الأكبر من انشاء سد النهضة فهي ليست مثل السودان إذ تعتمد على نهر النيل بصورة كلية وتبلغ حصتها من مياه النيل 55,5 مليار متر مكعب و ترفض مصر خفض حصتها عن 40 مليار متر مكعب سنوياً، وتشدد على أن ضرورة ان يقتصر تخزين المياه خلف السد على موسم الأمطار فقط، وأن يتوقف التخزين في أوقات الجفاف. كما تطلب بزيادة عدد فتحات تمرير المياه داخل السد من فتحتين إلى 4 فتحات، لضمان استمرار تدفق المياه خلال فترات المناسيب الضعيفة للنيل كما تريد مصر ملء سد النهضة في فترة تتراوح بين 10 و21 سنة، مع الأخذ في الاعتبار سنوات الجفاف، حيث تخشى أيضاً بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، وتداخل مياه البحر في دلتا النيل وارتفاع نسبة الملوحة في أراضيها، وزيادة التلوث وتهديد المزارع والثروة السمكية. فضلاً عن تأثير قطاعي الطاقة والصحة سلباً⁽⁴⁸⁾.

موقف السودان من سد النهضة:

ان موقف السودان من سد النهضة ينطلق من اثر انشاء السد فمن ناحية نجد ان هناك انعكاسات ايجابية للسد على الاقتصاد السوداني، حيث يسهم في تنظيم تدفق نهر النيل طوال العام ومنع الفيضانات، وبالتالي تعدد الدورات الزراعية، وتوفير كهرباء رخيصة والمحافظة على السدود المولدة للكهرباء. ومن ناحية اخرى هناك قلق من انخفاض منسوب المياه وانخفاض خصوبة التربة بسبب حجز الطمي الذي يأتي مع الفيضانات ، وعليه يطالب السودان حاليا أن توقع اثيوبيا اتفاقية ملزمة من الناحية القانونية والتوضح بشكل دقيق كيفية حل النزاعات في المستقبل.

العلاقة السياسية بين السودان ومصر واثيوبيا واثرها على ادارة مياه النيل:

ان العلاقة بين هذه الدول الثلاث تشكل محورا رئيسيا لحوض النيل حيث ان الخطر الاكبر لكل من السودان ومصر يأتي من اثيوبيا اذ انها وحدها تمتد النيل بحوالي 80 % من مياهه . هذا بجانب ان لاثيوبيا مكانه تاريخية مرموقة بين الدول النيلية الاخرى كما ان بها رئاسة الاتحاد الافريقي مما يجعل لاثيوبيا تاثير قوى على بقية دول الحوض العليا . وقد حرص السودان دوما على اقامة علاقات طيبة معها رغم صعوبة ذلك بسبب الخلافات حيث حكمت الدولتان بحكام ديكتاتوريين وانظمة استبدادية لفترة طويلة من الزمن مما خلق لهم العديد من الصراعات الداخلية والتي تدفع كل منهما لاتهام الأخرى بإيواء المعارضة، ولهذا فقد كانت علاقة السودان مع اثيوبيا مجملها سيئة عدا فترات بسيطة⁽⁴⁹⁾. وقد ظلت اثيوبيا تعلن دوما عن رغبتها في زيادة حصتها المائية ، وقد طالب الرئيس منقستو هايلى مريام الرئيس السابق نميري في فبراير 1979 بأن يتنازل السودان عن جزء من مديرية النيل الأزرق ذات التربة الصالحة للزراعة مقابل تأمين احتياجات السودان من المياه وقد فشلت المفاوضات بين الدولتين⁽⁵⁰⁾. وبعد زوال نظام منقستو من اثيوبيا تم اعلان برنامج مشترك للصدقة والتعاون بين السودان واثيوبيا للاستفادة من مياه الأنهار الأثيوبية داخل اطار التعاون الفني المشترك لمياه النيل وسمي هذا التعاون بإعلان ديسمبر 1991، انبثق من الاعلان فكرة اقامة آلية مشتركة للتعاون بين البلدين من موارد المياه النيلية سميت فيما بعد باللجنة الفنية الاستشارية بين السودان واثيوبيا. وقد

تكونت من خمسة أعضاء دائمين من وزارتي الري بالبلدين يساعدها آخرون وكان أول اجتماع لها عام 1993م بالخرطوم، وبعدها عقد اجتماعين آخرين في أديس أبابا والخرطوم وقد توصلت لقرارات تهدف لحماية الأحباس العليا لموارد المياه بالهضبة الإثيوبية وتبادل الخيرات ومحاولة الاستفادة من موارد النيل دون التأثير على بقية دول الحوض⁽⁵¹⁾، ولكن هذه القرارات لم تنفذ نسبة لتدهور العلاقات بين السودان وإثيوبيا مرة أخرى بسبب محاولة نظام لحكم السوداني السابق (نظام عمر البشير) حينها باغتيال الرئيس المصري حسني مبارك باديس ابابا. وبعد ثورة ديسمبر 2018م وسقوط نظام البشير، دعمت إثيوبيا السودان وساندته حتى تمكنت اطراف الحكم من تشكيل الحكومة التي من المفترض أن تمهد الطريق لبناء نظام ديمقراطي، في هذه الفترة شهدت العلاقات بين السودان وإثيوبيا تقارباً كبيراً، فجاء موقف السودان في هذه الفترة داعماً ومؤيداً لسد النهضة. ولكن حدث تحول في الموقف السوداني من سد النهضة وأصبح أكثر تقارباً مع الموقف المصري، في المطالبة بالوصول الى اتفاق ملزم قبل البدء في عملية الملء الثاني للسد ويعزي بعض الخبراء تغير الموقف السوداني لتدهور العلاقات الاثيوبية السودانية بسبب الخلافات الحدودية في منطقة الفشة السودانية، بينما يعزیه البعض لادراك السودان للاضرار الاستراتيجية من سد النهضة على السودان. بالنسبة للموقف الاثيوبي فتصر على انشاء سد النهضة دون الوصول الى اتفاق فهي من ناحية لم تعترف بالاتفاقيات السابقة لنهر النيل كما ظلت دوما تعلن عن حاجتها لاستغلال المياه الجارية في اراضيها كما انها تعتزم انشاء مشاريع تنموية متعددة لكن هذا لاينفي الاوضاع السياسية الداخلية التي تدفع اثيوبيا على اقامة السد دون الوصول للتسوية النهائية فهي تعاني ضغوطا داخلية فقد تولى أبي أحمد رئاسة الوزارة في أبريل عام 2018م بعد اختيار الائتلاف الحاكم له عقب استقالة الرئيس هايلى ماريام، بعد الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت البلاد، وبعد وصوله سعى ابي احمد لاحداث عدد من التغييرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، ورغم ذلك لم تنتهي الاضطرابات العرقية التي شهدتها إثيوبيا منذ وصول أبي أحمد إلى الحكم، خاصة اقليم تجراي ولهذا فان ابي احمد يسعى لاحداث تغيير كبير من خلال اتمام قيام سد النهضة حتى يكسب التأييد الشعبي⁽⁵²⁾.

الرؤية لمستقبلية للعلاقات بين دول الحوض:

مع التطورات التنموية لدول الحوض ومع الزيادة في الكثافة السكانية تظهر الحوجة بصورة اكبر للاستفادة من مياه النيل وهناك العديد من المشاريع المائية المقترحة لدول حوض النيل واخرى قيد الإنشاء مثل: «سد النهضة» في إثيوبيا (على نهر النيل)، و«إنغا 3» في الكونغو الديمقراطية (على نهر الكونغو)، و«سد أوغندا الجديد» في أوغندا (على نهر النيل)، وسد ستيفلر جورج على نهر روفيجي (أحد روافد النيل) في تنزانيا، أما السدود قيد التخطيط فهي: سد «واو» في جنوب السودان (على نهر النيل)، وسدا «إنغا 4» و«إنغا 5» بالكونغو الديمقراطية (على نهر الكونغو)، وسد «كاروما» في أوغندا على نهر النيل⁽⁵³⁾.

مما يبرز اهمية ادارة الموارد المائية بصورة مثلى ومن خلال تعاون وتنسيق مشترك بين جميع دول الحوض ، وفي حال لم تستطع هذه الدول الوصول الى اتفاقية جماعية مرضية لجميع الاطراف فان المستقبل لايشتر بالاستقرار في المنطقة . ومن هنا تبرز اهمية التعاون بين دول الحوض في حالة تم وضع خطط تنموية في دولة بمعزل عن باقي دول حوض النيل، قد يؤدي ذلك الى بعض العواقب مثل:

أولاً: أن خطط التنمية التي جرى إعدادها في دول المصب قد لا تكون واقعية؛ نظراً إلى عدم توافر معلومات عن كيفية تأثر موارد المياه بالتنمية في دول المنبع.

ثانياً: خطط بلدان المنبع قد لا تشمل احتياجات دول المصب ومتطلباتها، ما قد يخلق حالة توتر بين الدول المتشاطئة على النهر.

ثالثاً: نظراً إلى أن الخطط يجري إعدادها دون النظر إلى قضايا الحوض واهتماماته بشكل إجمالي أشمل وأعم، فقد لا تكون بالمستوى المطلوب. فالنظر إلى حوض النهر بشكل إجمالي سيقود إلى حل أفضل⁽⁵⁴⁾.

لابد من تحقيق تعاون بين دول المصب ودول المنبع تفاديا للصراع ولتمكين دول المنبع من الاستفادة من مياهها فيجب الانتصار اي دولة من الدول إذ أن لكل دولة في حوض النيل الحق في الاستفادة من مياهه . ولكن تحقيق التعاون لن يتم إلا بإنهاء الخلافات السياسية داخل دول الحوض اولا وانشاء اتفاقية مائية جديدة تضم كل دول الحوض , انه حتى يتحقق التعاون

بين دول الحوض يجب أن يكون الهدف الأساسي للأنظمة هو تحقيق التنمية وليس لأجل كسب سياسي من خلال مشاريع التنمية. ويجب إبعاد الخلافات السياسية التي تنشب بين الأنظمة، فبصرف النظر عن النظام القائم في الدول الأخرى يجب أن تتعاون الأنظمة للحفاظ على مياه النيل والبحث عن وسائل لزيادة الإيراد المائي .

كما انه من الضروري أن يستفيد كل من يعيش حول النيل من موارده وأن تكون هناك عدالة في توزيع موارده. فيجب تطوير التعاون التكنولوجي والفني بين دول حوض النيل لمواجهة التغيرات البيئية السلبية المؤثرة على استقرار و حجم المياه المتدفقة إلى نهر النيل ومتابعة روافده⁽⁵⁵⁾.

، وتنظيم مشروعات توليد الطاقة من المصادر المائية على النهر ومتابعة روافده والتي تؤثر على إيراد المياه أو مواعيد وصولها أو منسوبها بما يمس مصالح مصر والسودان أو غيرهما من بلدان الوادي بحيث لا يكون لها أثر عليهما.

كما يجب تنظيم الانتفاع المشترك من السدود والمشروعات الجديدة في وادي النيل من المنبع الى المصب والتي تهدف الى تقليل ضياع المياه وضمان حق الدول في استخدام أنصبتها المتفق عليها⁽⁵⁶⁾.

إن معالجة قضايا الحوض من خلال حل الخلافات حول المياه تحتاج لحسمها من الجهات السياسية يجب ان يكون هناك دور للمؤسسات السياسية في دول الحوض لحسم الخلافات القائمة بين هذه الدول خاصة وأن معظم هذه الخلافات مرتبطة باستقرار الأوضاع داخل كل دولة على حده.

فيجب أن تجتمع القيادات السياسية لدول الحوض وتعلن تثبيت الحدود السياسية الموروثة والراهنه وعدم العمل على تغييرها أو المساندة في ذلك والاعتراف النهائي بوحدة التراب والوطن للدول القائمة ورفض أي محاولات أو مطالب للتقسيم أو الانفصال أو رسم حدود أخرى غير القائمة⁽⁵⁷⁾.

يجب أن تناقش القضايا والخلافات بين دول الحوض بكل صدق وصراحة حتى توجد أرضية صلبة تستطيع أن تبني عليها علاقات مستقبلية مستقرة وكما يرى بعض الباحثين أن أي تفكير جدي لإنقاذ نهر النيل ومياهه لن يحظى بالأولوية وسط مظاهر الفوضى السياسية الناشئة والممارسات المتناقضة العدائية من بعض النظم في الحوض بعد إزالة هذه الخلافات السياسية يمكن

العمل على تنمية حوض النيل بشكل متكامل بحيث تتحقق المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على شواطئه⁽⁵⁸⁾

يجب طرح بدائل لمعالجة الطلب المتزايد على المياه والغذاء والطاقة في دول حوض النيل بشكل تعاوني وأكثر استدامة لإيجاد خيارات للبنية التحتية والإدارة من شأنها مساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها من المياه والغذاء والطاقة في الوقت الراهن وفي المستقبل، على نحو أكثر استدامة، ويجب. إشراك البلدان المشاطئة في إيجاد أفضل الخيارات والسبل لتلبية الطلب المتزايد على المياه ودون تأثير على بيئة النهر وبذلك يمكننا تجنب حدوث الصراع والحديث عن النيل كمصدر للتعاون وعامل توحيد للدول.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة ادارة المياه بين دول حوض النيل , ومحاولة معرفة اسباب غلبة الطابع التنافسي على العلاقات بين دول الحوض اكثر من التعاون. حيث تناولت اولا الجغرافيا السياسية لحوض النيل والاتفاقيات والمبادرات المنظمة لمياه لهر النيل وموقف دول الحوض منها , حيث ان معظم الاتفاقيات تاريخية و ليست حديثة و قد تمت بين الدول المستعمرة قبل نشؤ دول الحوض حديثاً, كما انه لا توجد, حتى الوقت الراهن, اتفاقية تشمل جميع دول المنبع ودول المصب, مما اوجد الشعور بعدم الرضى تجاه الاتفاقيات الموقعة . كما تناولت الدراسة السمات والخصائص التي تتصف بها دول الحوض, والملاحظ ان غالبيتها تعاني من مشكلة عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات الحدودية والفقر وتدهور الاوضاع الاقتصادية. ثم تعرضت الدراسة الى اشكال التعاون بين دول الحوض حيث اوضحت ان هناك بعض المحاولات للتعاون وادارة مياه النيل لكن هذه المحاولات محدودة النطاق والاثـر. وتناولت الدراسة مشروع سد النهضة الذي يشكل انشاؤه حالياً ازمة بين اثيوبيا ومصر والسودان ,والذي ظهر من خلاله تضارب المصالح بين هذه الدول و ليس واضحاً بعد الي اي مدى يمكن ان تصل تداعياته.

وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1. أن طبيعة النظم السياسية لدول الحوض بالاضافة للصراعات الداخلية التي تعيشها كل دولة حالت دون تحقيق المكاسب الاستراتيجية من مياه النيل .

2. أن الشفافية التي ترافق الانظمة الديمقراطية والاستقرار الداخلي سيسهمان في ادارة المياه بالصورة المطلوبة وتنهيان حالة الصراع بين دول الحوض.
3. أن التعاون في ادارة مياه النيل ومساندة دول الحوض لبعضها البعض سيحقق المنفعة للجميع.
4. أن حاجة دول الحوض للمياه ستزيد مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والديمغرافية، مما يؤكد اهمية التعاون والتنسيق لادارة المياه بصورة مرضية لدول المنبع والمصب.

التوصيات:

توصي الدراسة بالاتي :

1. انشاء مؤسسة اقتصادية سياسية لادارة مياه النيل .
2. الوضوح و الشفافية فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمياه النيل من قبل دول المنبع و دول المصب
3. السعي لتسوية النزاعات الداخلية في دول الحوض واحداث الاستقرار السياسي
4. حث الانظمة الحاكمة بانتهاج الديمقراطية كنظام للحكم.
5. البحث عن وسائل لزيادة الايراد المائي و تقليل الهدر الناجم عن التبخر في جميع دول الحوض.

المصادر والمراجع :

اولا الكتب

- (1) د. حامد سلطان وآخرون ، القانون الدولي العام / الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1981 م .
- (2) عادل عبد الجليل بترجي، المياه حرب المستقبل . الطبعة الاولى ، دار العلم السعودية ، 1992
- (3) د.محمد مصطفى يونس ، الوجيز في القانون الدولي العام ، النصر ، 1992م

ثانيا التقارير :

- (1) جمهورية السودان، وزارة الري، مذكرة التعاون الفني بين دول حوض النيل ، ، يونيو 8991
 - (2) جمهورية السودان، الهيئة الفنية المشتركة الدائمة لمياه النيل، التقرير السنوي، 06-1691م،
- ### ثالثا الصحف والمجلات:

- (1) غادة محمد موسى ، نهر النيل دراسة جيوبوليتيكية ، الوان العدد 061، الاربعاء 31 / 5 / 8991 م .
 - (2) د. ابراهيم محمد العناني، « اثوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل » السياسة الدولية : العدد 921 ، يوليو 7991م
 - (3) بشار عبد الله سلمان ، « أمن منابع النيل » ، الدفاع العربي الافريقي، العدد 45 ، مايو 8991
 - (4) كمال علي ، التعاون الفني بين دول حوض النيل، الدفاع العربي والافريقي، العدد 51، مايو 1997
- ### رابعا التدوات :

- (1) يحي عبد المجيد، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات ، السياسية القاهرة، الطبعة الاولى 1990
- (2) برفيسر محمد بشير ، ندوة تجمع دول حوض النيل ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، 10-12 مارس 1990م.

المصادر والمراجع:

- (1) ادارة المياه <https://ar.wikipedia.org/wiki> اطلع عليه بتاريخ 25 7--2021
- (2) يحي عبد المجيد، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة، الطبعة الاولى 1990، ص178
- (3) برفيسر محمد بشير ، ندوة تجمع دول حوض النيل ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، 10-12 مارس 1990م . ص 12 ، 13
- (4) حسين علي حسين، اثر استخدام المياه على علاقة دول الحوض، بحث غير منشور، الاكاديمية العسكرية العليا، الدورة (12) 1996، ص ص 88-89
- (5) عادل عبد الجليل بترجي ، المياه حرب المستقبل . الطبعة الاولى ، دار العلم السعودية ، 1992 ص115
- (6) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، بدون تاريخ، ص121
- (7) بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق، ص12
- (8) اتفاقيات حوض النيل تاريخ المعاهدات المائية بين دول المنبع والمصب <https://www.aljazeera.net/D8%A7%D8%/14/7/news/politics/2020/A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%AA%D8%A7%1891--%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA> اطلع عليه بتاريخ 25-7-2021
- (9) الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر <https://www.sis.gov.eg/Story/148329?lang=ar> اطلع عليه بتاريخ 22-7-2021

- (10) محمد عمر بشير، مصدر سابق، ص 13
- (11) غادة محمد موسى ، نهر النيل دراسة جيوبوليتيكية،
الوان العدد 160، الاربعاء 13 / 5 / 1998 م ، ص3
- (12) محمد عمر بشير ، ندوة تجمع دول حوض
النيل، مصدر سابق ص 13.
- (13) المصدر السابق ص 13
- (14) مبادرة دول حوض نهر النيل , https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%84 .اطلع عليه
بناريخ 2021-7-23
- (15) د حامد سلطان واخرون ، القانون الدولي العام /
الطبعة الثانية، دار النهضة العربية القاهرة، 1981، ص346
- (16) د. حامد سلطان واخرون ، مصدر سابق، ص 346
- (17) المصدر نفسه، ص 348
- (18) د. ابراهيم محمد العناني، « اثوبيا ومدى الالتزام
باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل » السياسة الدولية :
العدد 129 ، يوليو 1997 م ، ص 56 .
- (19) د ابراهيم محمد العناني، مصدر سابق، ص56
- (20) ندوة ازمة مياه النيل بين الانفجار والانفراج 6/
اكتوبر 2010 مجلة البيان، <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=343> اطلع عليه
بناريخ 2021-7-23
- (21) د.محمد مصطفى يونس ،الوجيز في القانون
الدولي العام ، النصر ، 1992م ، ص315 .
- (22) حسين علي حسين، مصدر سابق، ص75
- (23) دول حوض النيل، https://ar.wikipedia.org/wiki/دول_حوض_النيل،
اطلع عليه بناريخ 2021-7-23
- (24) ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/دول_حوض_النيل

%D8 %AF %D9 %88 %D9 %84_ %D8 %AD
%D9 %88 %D8 %B6_ %D8 %A7 %D9 %84
اطلع عليه %D9 %86 %D9 %8A %D9 %84

بتاريخ 2021-7-22

(25) المصدر نفسه

(26) https://ar.wikipedia.org/wiki/دول_حوض_النيل

مصدر سابق

(27) د حسام الامام , نهر النيل (8) بوابة الاهرام

<https://gate.ahram.org.eg/News/2251283>, 7-8-2019

[aspx](#) اطلع عليه بتاريخ 2021-7-27 م

(28) د حسام الامام , مصدر سابق

(29) المصدر نفسه,

(30) جمهورية السودان وزارة الريمذكرة التعاون

الفني, ص9

(31) المصدر السابق ، ص 9

(32) نبيل خليفة , الابعاد الاستراتيجية

الجيواستراتيجية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط, ندوة

مشكلة المياه في الشرق الاوسط, مركز الدراسات

الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, الجزء الثاني, الطبعة

الاولبيروت 1994, ص181

(33) جمهورية السودان, الهيئة الفنية المشتركة الدائمة

لمياه النيل, التقرير السنوي, 60-1961م, ص4

(34) ادارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراعات

بين دول حوض النيل <http://www.moqatel.com/>

[openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec12.doc_cvt.htm](https://www.openshare.com/Behoth/Siasia21/NileWater/sec12.doc_cvt.htm)

اطلع عليه بتاريخ 2021-7-27 م

(35) مذكرة التعاون الفني بين دول حوض النيل

صص5-6,

(36) مذكرة التعاون الفني بين دول حوض النيل,

مصدر سابق. ص 5,6

(47) سد النهضة <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/%D8%B3%D8%AF%20/6/newscoverage/2021/7/23> عليه 2021/7/23

(48) سد النهضة <https://www.aljazeera.net/%D8%B3%D8%AF%20/6/knowledgegate/newscoverage/2021/7/23> عليه بتاريخ 2021-7-23

(49) بشار عبد الله سليمان، مصدر سابق، ص 54
(50) بشار عبد الله سلمان * أمن منابع النيل * الدفاع العربي الأفريقي، العدد 49 - ص 54
(51) نفسه ص 55

(52) لبيان نكر، الاصلاحات السياسية في اثيوبيا، مجلة البيان العدد 385، <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=6647> عليه بتاريخ 2021-7-14

(53) خنق النيل للسدود سيناريوهات الجفاف والحلول <https://interactive.aljazeera.net/aja/nile/> عليه بتاريخ 2021-7-14

(54) رجا ب عبد المجسن، حوار 2019/5/17 <https://www.scidev.net/mena/opinions/abdelkarim-said-nile-basin-initiative> عليه بتاريخ 2021-7-14

(55) بروفيسر محمد عمر بشير * ورقة عامة حول العلاقات المصرية السودانية * ندوة العلاقات المصرية السودانية، مصدر سابق، ص 34

(56) طه عبد العليم، مصدر سابق، ص 297

(57) عبد الملك عوده، عبد الملك عوده، «مستقبل العلاقات المصرية السودانية» ندوة العلاقات المصرية السودانية، ص 606

(58) محمد حجازي، مصدر سابق، ص 131